

المستطرد الحديث الصحيح بالمرتباضة بالرد لذلك ثم يلزمها في اول ذلك
 عند مجازة العادة عما يحتمل بالحض لعله ينقطع قبل الزيادة فيكون الكل حيا
 وفي العدم الثاني وما بعده تنقطع بمجرد مجازة العادة وتكون هذه العادة اذا
 حاضت وجازدها خمسة عشر مرة لها تمام قبل ان يسد ياتي في العدم انما
 تحيض بربوة الدم وتبين كونها غير خمسة فليز كونهما متماثلة مجازة ومما
 الاكثر وقول الحق وكثيرين من معاصريه انهم قد فسروا هذه المجازة في العدد
 ان اردوا الحكم على جميع ذلك والافقو حكم مخالف لقصر حكم هذا دم الحيض
 المجاوز استقامة وتدابيرهم بان يطلق على استقامة انما دم فساد في كل احوال
 غيرهم **وثبت العادة المرددة** هي انما في ذلك **مسألة في الراجح** لان الحديث المذكور
 دل على اعتبار الشهر الذي وليه شهر استقامة من غير تفصيل بين ان يتألف ما قبله
 او لا فلو كانت عادتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت
 ردت لثبوتها في عادة مستقرة والا فان انقضت لم تثبت الايام التي كانت حاضت
 في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم في شهر ثمانية ثم في شهر عشرة ثم في شهر
 في السابع فترد المائة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الايام المختلفة قد صارت
 لها فان لم يتكرر بان استحيضت في الرابع ردت لسبعة ان عليها ولو نسبت ترتيب
 تلك المقادير ولم تنظم ولم يتكرر الدور ونسبت اخر الموب فيما احتاطت فحيض
 من كل شهر ثلاثة ثم في كل حيض في نحو النوى وظاهر في العادة الى اخر السبعة لكنها
 تفصل اخر خمسة والسبعة ثم تكون كطاهر الى اخر الطهر ومقتادة هي في ذلك
 التمييز كما قال **وحكم للعادة المبررة** حيث خالفت العادة التمييز كان كانت خمسة
 من اول كل شهر فاستحيضت فارت خمسة حمر ثم خمسة سواد ثم حمر مطبقة
بالتبديل العادة فيكون حيضها السواد فقط في الراجح لان التمييز لا ينافي
 في الدم الذي هو محل النزاع والعادة منقضية في صاحبته ومحل الخلاف حيث لم
 يتكلم بينهما اقل الطهر والا كان عادتها خمسة اول الشهر فارت عشرين حمر ثم خمسة

اسود

اسود كان كل منها حيا قطعاً او كانت **مقبولة بان** هي ما على بانها لان الراجح
 هنا المحترق المطلق وهي محصورة فيما ذكر فيكون قوله الاتي الذي هو تصحيح
 بهنوع والمحصرون ان حفطت الحية لتسمين اخرين كل منها يسمى بمقبولة مقبولة
 راجعاً لمطلق المحبوس لا بقيد التفسير المذكور وهذا احسن او بمعنى كان لمقيد
 بالمنطوق انما ثلاثة اقسام ايضا هذا احدها والاخر ان افادها مقابلته وهو
 ان حفطت الى اخره فتبين شاح هذا وادعاه انه لا يصوب **متبع حيث**
 ان جعلت وقت ابتداء الدور او **عادتها تدور وقتا** ولا يتميز لهما وان قالت
 دورها ثلاثون واسمى ايضا متحين لكسرا لئلا يهاجرت الفقيه في اوجها وزعم
 لم يختلف اصحابنا وتخطى بعضهم بعضا في باب كما عفا **في قوله كبد** غير مبرر
 فيكون حيضها يوم وليته على الاظهر من اول الهالة لانه الغالب على ما قبله
 بقية الشهر لما في الاحتياط الاتي من الحج المذنب المرفوع عن الامة **والمنهور**
وجوب الاحتياط الاتي لان كل زمن سرطها محتمل للحض والطهر والاحتياط
 وادامة حكم الحوض عليها باطل اجماعا والطهرين فيما دم والتعويض حكم فاقضت
 الضربة الاحتياط الا في مدة فرق للثبات فانها ثلاثة اشهر على التفصيل الى
 في العدد نظر الغالب ان كل شهر لا يغلو عن حيض وطهر ولا نرا نظار من اياك
 فيه ضرر لا يطاق ما لم تقام قدره وورثا ثلثة اذوار فان سكنت في قدر
 دورها وقالت اعلم ان لا يزيد على ستة دورها ستة واذا رجب الاحتياط
فيحصر على طهرها **الوطئ** ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وحكم عليها بكنية
 لاحتمال الحوض لا طلقها لان حلة تحريم من تطويل العدة لا ياتي عنها لما تقر
 في عدتها وعلى زوجها مؤنه واختياره لان وعلمها متوقع **ومس الضعف** و
 المكث بالمسجد الاصلادة او طواف او اعتكاف ولو قلنا **والقراءة في غير الصلاة**
 وان خست الشيطان لا مكان دفعه بما رواه على القلب والنظر في المصحف اما
 في الصلاة فجائزة مطلقا وفارفت فاذا الطهرين بان جنابة محقرة **نصل**